

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١١ ابريل ٢٠٠٣

شينغن الذي لا يشمل حالياً كل الدول الأعضاء في اللجنة الأوروبية. وحينما عمدت الى توحيد العملة وإنشاء بنك مركزي اقتصر الأمر على عدد محدود من الدول قبلت التضحية بسيادتها المالية. وفي وسع الباقيين حينما تشتد عضلاتهم أن يُلحَقُوا بشينغن وبالعملة الموحدة.

لكن خلف كل هذا كان هناك مشروع سياسي واضح المعالم. كان الاختيار الديمقراطي هو كنه ذلك المشروع. لم مجموعة الست في حظيرتها تلك الدول التي لا تقبل بالديموقراطية. بقيت كل من إسبانيا والبرتغال واليونان عقدين من الزمن تنتظر أن يفتح لها الباب. ولم تحصل علي بطاقة العضوية إلا حينما حصل مواطنوها على بطاقة الناخب. هناك دول أخرى تأخرت عن الركب لأسباب سياسية ذات طبيعة أخرى، مثل بريطانيا والدنمارك والنمسا. لكن باب أوروبا كان موصداً دون الدول التي عشتت فيها الديكتاتورية. وهذه أهم معالم المشروع الأوربي.

وظل معيار العضوية في السوق الأوروبية المشتركة هو قبول الشرط السياسي المتمثل في الديمقراطية، وقبول شرط التلاؤم مع القواعد المعمول بها في المجموعة الأوروبية كما وضعها المؤسسون، مما أخضع المرشحين الى إجراء تسويات تم التفاوض بشأنها، والمرور بمراحل ضرورية لضمان التكيف مع القواعد المعمول بها في دول المجموعة.

لا بأس إذن من الناحية النظرية أن تتألف اليوم مجموعة من الأقطار العربية متماثلة في ما بينها من حيث الانشغالات الأمنية والاقتصادية والمتحملة لتبعات الالتقاء في تلك الانشغالات والعمل بانسجام أكبر في ما بينها، وتكون هي القاطرة. ولا بأس في أن نبني عمارة من عدة طوابق. في الطابق الأعلى البناء السياسي، وفي الطوابق الدنيا المرشحو الذين يستعدون للالتحاق.

نحن في حاجة الى جامعة عربية جديدة بالفعل، تلبي الحاجات الساسية لنظام إقليمي عربي قابل للعيش في شروط القرن الحادي والعشرين. وهناك حاجة أمنية، لمواجهة إسرائيل، والاطار التي تهدد المنطقة من جراء عودة الاستعمار. وهناك حاجة تنموية ان تكون إلا في ظل القواعد

ليس فجأة سقطت بغداد. وليس فجأة سقطت بالشكل الذي سقطت به ونحن نتابع ما يحدث بالتلفزيون. الظروف التي جعلت النظر الي ما حدث غير موحد لم تنشأ فجأة. ولا فجأة وجدنا أنفسنا لكل حساباته التي تكيف نظرتة لما حدث. حدث هذا هكذا ولم يكن ممكناً أن يكون في شكل غيره. كانت نذر العاصفة تتجمع، ونحن نعرف انها آتية لا نقدر لها دفعا. الأكثر من ذلك أن الجميع يتوقع الآن باستسلام أن هذه العاصفة لها ما بعدها.

وهناك تفاصيل تتردد عما سيحدث في الأشهر الستة القادمة، وما سيحدث بعد عامين. ويتردد كلام دقيق عن الرؤوس التي اينعت. وعن سقوط النظام الإقليمي العربي بشكله القديم. وعن ضرورة قيام نظام إقليمي عربي آخر بديل على أسس جديدة. وقيل إن هذا البديل قد يكون أمتن إذا لم يكن فضفاضاً. وهذه فكرة لا تعدم حجة لصالحها. فإن أوروبا التي تبني لجنة لجنة، بدأت بتجمع لسنة اقطار كانت انظارها في 1958 مركزة على ملفي الفحم والفولاذ. وقامت بجانب تلك الفكرة دعوات لإقامة تجمعات أوروبية أكثر شمولية. المجلس الأوربي الذي يضم الآن أربعين دولة استهدف لدى إنشائه في 1949 الوحدة السياسية. المجموعة الأوروبية للتبادل الحر التي أنشئت بعد عشر سنوات من ذلك كانت غايتها إزاحة الحواجز الجمركية في ما بين الدول الأوروبية. المشروع الدفاعي الذي برز في منتصف الخمسينات خالقاً زوبعة سياسية كبيرة والذي عرف باسم اللجنة الأوروبية للدفاع كان غرضه عسكرياً.

في وسط كل هذا كانت مجموعة محدودة من الدول الأوروبية تحيل بمشروع وحدوي تخطو رويداً في طريق طويل كان يقتضي تخطيطاً متأنياً، وعملاً مثابراً، من الفحم والفولاذ، انتقلت الى السياسة الفلاحية المشتركة. وحينما استوعبت نتائج مرحلة السوق الأوروبية المشتركة، انتقلت الى البناء السياسي. وهي الآن تسعى لتوحيد سياستها الخارجية والدفاعية. وتفكر في دستور موحد. وهذا التدريب في العمل أصبح مدرسة. فحتى حينما استقرت أوروبا هذه على فكرة إزاحة الحواجز لتتنقل البشر انشأت فضاء



محمد العربي المساري

سقوط ليس مفاجئاً

الآن مطلوب
إعادة البناء
على أساس جديد

السليمة، والحدائث، لتكون تلك النواة الصلبة؟

إن المرحلة التاريخية التي دخل فيها العالم تتميز بالقلق على الأمن. قلق المتقدمين الأغنياء على أمنهم من جراء استئثار الفقير عند المتخلفين. وستحتل الهجرة والإرهاب مكان الصدارة في العلاقات بين الشمال والجنوب. وسيسود خطاب بدأ تداوله في لابلول منذ ما يقرب من عقد، مفاده أنه على دول الجنوب أن تستعد لكي تقبل أن تتعامل معها دول الشمال تبعاً لانخراطها في العصر وقوام ذلك قبول الديمقراطية.

جاء في تقرير نشر في فرنسا منذ أسبوع أن الحرب على العراق بعثت ظاهرة جديدة هي الاهتمام الذي أولاه المراهقون لتلك الحرب. من قبل لم تكن الفضائيات تعمل بمثل الكثافة التي تعمل بها الآن. وجاء في تقرير أن تلاميذ المدارس تحركوا في الشارع بمناسبة هذه الحرب بشكل لم يكن له مثيل منذ عشر سنوات خلت. وقال استاذ بإحدى الثانويات إنه لم يكن في وسع الأساتذة أن يتجاهلوا الموضوع ولا أن يصرفوا أذهان الصغار بأجوبة لا تتعمق في التفاصيل، ولا تتناول الأسباب الحقيقية للحرب، والمراهقات التي تحذو الأطراف المتقابلة.

في 1998 كان قصف أميركا للعراق قد أثار في المغرب حركة تلاميذ جد شاسعة كادت تكون هي التعبير الوحيد الذي خرج إلى الشارع حينئذ. ويمكن القول إن أول تحرك شهده المغرب في المرحلة الراهنة كان في المدارس الثانوية. ثم جاءت التحركات المؤطرة في ما بعد لتنظيم ذلك التعبير الثلقاني الذي يدل على أن سن الإدراك السياسي قد انخفض ووسع كثيراً قاعدة المخاطبين والشركاء.

معنى هذا أن الحكومات في عجزها عن إعطاء أجوبة مقنعة بشأن تصرفها أو عدم تصرفها حيال الأوضاع العامة، والآن حيال مسائل السلم والحرب، قد أصبحت مطالبة بان تهين خطاباً موجهاً لإقناع مخاطبين جدد هم الناخبون في غد قريب. وهذا مطروح بحدة على مستوى قطري، كما على مستوى جماعي.

التي تفرضها العولة التي هي كابوس بالنسبة لمن لا يقدر على التنافسية، وهي فرصة لمن يقبل التحديات ويقدر عليها. وهناك حاجة قبل هذا وذاك إلى الحدائث، وطريقها الوحيد والأمن هو الديمقراطية كما هي متعارف عليها عالمياً. ولا محل للدفع بالخصوصية التي لا يلوح بها إلا للابتعاد عن نمط حكم قوامه حكومات نابعة من صنديق الاقتراع.

إن تلبية الحاجات الثلاث المذكورة تتطلب نظرة جديدة إلى أنفسنا وإلى العالم. والأحداث المهولة التي نعيشها حالياً والتي تشرف عليها المنطقة يرمتها لا تحتمل الانتظار. وليس طبيعياً أن يقع الإجماع على أن النظام الإقليمي العربي قد فشل، ولا يكون هناك البحث عن مخرج. وطبيعي من جهة أخرى، أن يتطلب بناء النظام الإقليمي الجديد بعض الوقت. ولكن لتجنب مضيعة الوقت يجب أن تكون هناك نظرة فاحصة للتشخيص، ونظرة واعية للتحديات.

إن أحد أبرز العوامل التي ظهرت في الأشهر الماضية أن الجماهير هتفت من المحيط إلى الخليج بأنها غير قابلة للوضع الحالي المتمثل في العجز والتشرذم. وتوجد الحكومات العربية في ورطة كبيرة من جراء انضاح فشل نمط التنمية المتبع، وانعدام شروط تكوين وفاق وطني في المجتمع يحفظ التعايش، ويعد بالتنمية.

إن شعوباً أصبحت ترى في الشاشة الصغيرة كيف تكون المحاكمة العادلة، وكيف هي شفافة صنديق الاقتراع، وكيف يقع التناوب على الحكم، وكيف يجري التداول في البرامج، وكيف يعاقب سارقو الامتيازات، وما هي مواصفات ومزايا دولة القانون، لن تقبل أن تبقى مجتررة لأوضاع مريضة هي غير مسؤولة عنها بل غير مشاركة في صنعها.

وإذا كانت كل مراجعة للنظام الإقليمي العربي يجب أن يكون البعد الحدائثي فيها واضحاً، فهل هناك حكم عربي حسم نهائياً في هذه المسألة، لتتوقع وجود نواة صلبة مؤهلة للبناء السياسي المتصالح مع العصر؟ هل هناك مجموعة من الدول تتلاقى أهدافها لصنع هذا الثلاثي المتلازم: الأمن الجماعي، والتنمية